الوظائف النحوية المتعددة لعناصر التركيب في ضوء تنوع الاستعمال اللغوي

د٠ شيماء رشيد محمَّد زنكنة (*)

المقدمة :

الحمدُ لله وكفى والصلاة على عباده الذين اصطفى، وبعدُ

فتنوع الاستعمال اللغوي ليست بدعًا في اللغة العربية، فجميع اللغات في العالم تتميز بالتعدد اللهجي، وتنوع الاستعمال اللغوي وهو أمر طبيعي في كل لغةٍ، والعربية كغيرها من اللغات العريقة اتسمت بتعدد لهجاتها وتنوعها بتعدد المتكلمين بها من قبائل وأقوام جمعتهم اللغة العربية الأم واختلف استعمالهم لهذه اللغة، وتنوعت باختلاف مواطنهم وبيئاتهم واهتماماتهم وأساليب حياتهم فتنوّعت عباراتهم وتعددت استعمالاتهم لها، وهذا الأمر كان له الأثر الكبير في تعدد الأحكام النحوية وتأويلات النحويين وتوجيهاتهم التي نجم عنها توسيع القاعدة النحوية بظهور أكثر من رأي في إطلاق الأحكام النحوية؛ لتعدد الاستعمال اللغوي المتمثل في تغيّر العلامة الإعرابية لعنصر التركيب، مؤدّياً في النهاية إلى تعدد الوظيفة للعنصر التركيبي للعلاقة الوثيقة بين العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية.

ونجم عن تنوع الاستعمال اللغوي عقبة كبيرة بين يدي النحويين الذين حرصوا على جمع كلام العرب ووضع قواعد وأحكام تجمع بين مختلفها وتؤلف بين متباينها، فقدّموا التوجيهات والتأويلات الكثيرة والمتباينة في الوقت نفسه لتسلم القاعدة النحوية التي وضعوها، وكان طبيعيّاً أن تختلف هذه التوجيهات باختلاف المدارس النحوية التي نجمت عنها هذه الآراء لما كان لكلّ مدرسة من سمات

(*) أستاذ مساعد في النحو العربي – قسم اللغة العربية– كلية التربية / جامعة رابرين (إقليم كردستان العراق).

وقيود التزموها في الفهم والتأويل، كما تباينت توجيهات نحويّي المدرسة الواحدة بتباين قدراتهم العلمية والتحليلة وسعة اطلاعهم، فكان نتيجة ذلك سيلاً من الآراء والتوجيهات التي كان من أبرزها تغيير وتعدد الوظائف النحوية لعناصر التركيب باختلاف وتنوع الاستعمال اللغوي.

ولبيان أثر تنوع الاستعمال اللغوي في تعدد الوظائف النحوية سيقوم البحث على محورين؛ الأول تمهيديٌّ أبيّنُ فيه المصطلحات المتداولة في البحث، وهي: أوَّلًا: مفهوم النحو الوظيفي والوظائف النحوية، **وثانيًا:** مفهوم الاستعمال اللغوي (اللهجة)، **وثالثًا:** مفهوم تنوع الاستعمال اللغوي. أمّا المحور الثاني فأعرض فيه التراكيب التي تنوّعت استعمالاتها اللغوية وأبيّن الوظائف التي نتجت عن هذا التنوّع، ثمّ أَختم بخلاصة نتائج البحث.

**

المبحث الأوَّل

تعريفٌ بمصطلحات البحث

أوَّلاً: مفهوم الوظيفة، والنحو الوظيفي:

الوظيفة لغةً:

نجد في المعجمات العربية إنَّ مادة (وظف) جاءت بمعنى: (الدور)، فجاء في لسان العرب: "وظف: الوظيفة من كلِّ شيءٍ: ما يُقدَر له في كلِّ يومٍ من رزق، أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها وظائف، والوظف وظف الشيءِ على نفسه ووظَّفة توظيفًا، الزمها إيَّاه، وقد وظفت له توظيفًا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عزَّ وجل".(١)

الوظيفة اصطلاحًا:

الوظيفية أو النحو الوظيفي إحدى النظريات اللسانية الحديثة التي انصب اهتمام الباحثين المحدثين عليها، وليس مثلبة علينا إن أخذنا بنتائج هذه الدراسات في محاولة منا لتقييم الدرس النحوي والاستفادة من هذه النظريات وما يتفق منها مع اللغة العربية للخروج بنتائج تخدم اللغة العربية، وينصب اهتمام هذه النظرية على دراسة وظائف اللغة ووظائف التراكيب اللغوية، ولمفهوم الوظيفة في الدراسة اللغوية معنيان هما :(٢)

الوظيفة بمعنى الدور الذي تؤديه اللغة كظاهرة اجتماعية وهو التواصل.

الوظيفة بمعنى العلاقة التي تقوم بين عناصر الجملة كعلاقة الإسناد في الدراسة الوظيفية للجملة.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمَّد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، مادة وظف: ٦/ ٦٤٠ – ٦٤١.

(٢) ينظر: المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، سورة البقرة إنموزذجًا، (رسالة ماجستير)، الطاهر شارف: ٨.

فالوظيفة إذًا هي: "المعنى المُحصَّل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي".[١]

ويرى الوظيفيون أنَّ الوظيفة هي العلاقة القائمة بين مكونات الجملة[٢]، وهذه العلاقات التي تعتمد الوظيفية عليها هي: الوظيفة الدلالية والتي تتمثل في: (وظيفة المرسل، ووظيفة المستقبل، ووظيفة المستفيد، ووظيفة الرسالة...)، والوظيفة التركيبية المتمثلة في: (وظيفة عناصر الجملة الفاعل والمفعول به والحال والخبر، ... إلخ)، والوظيفة التداولية التي نلمحها في: (وظيفة المبتدأ، وظيفة المحور، وظيفة البؤرة،... إلخ)[٣]، بوصفهما مستويات تتضمن كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التركيبية المُحدّدة لرتبة مكونات الجملة وحالاتها الإعرابية، وهذه القواعد التركيبية تجري على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية وهي البنية التي تتضمن الإشارة للخصائص الدلالية والتركيبية والتداولية[٤]، ويتمُّ ترتيب عناصر التركيب وترتيب المكونات فيما بينها في النحو الوظيفي عن طريق تطبيق نسق من القواعد تُلْحِق المكونات بمواقعها بحسب ما تقتضيه وظائفها.[٥]

ونجد أنَّ اللسانيين تساءلوا في اللغة هل لها وظيفة أم لا؟ وما هي وظيفتها؟ فذهب اللغويون الوظيفيون إلى أنَّ الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة التواصل بين

---

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي: ١٥٨.

(٢) يُنظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د.أحمد المتوكل: ٥٠.

(٣) يُنظر: اللسانيات الوظيفية المقاربة – دراسة في التنميط والتطور، د.أحمد المتوكل: ٢٧-٢٨، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي- دراسة في نحو الجملة- (رسالة ماجستير)، الزايدي بودرامة: ٣٣، والبُعد الوظيفي في النحو العربي، (رسالة ماجستير)، فيصل بنور: ٨.

(٤) ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ١٧-١٨، و٥٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٩.

المتكلمين بها[١]، إذ ليست اللغة شكلًا فقط بل أمست وظيفة، فقيمة العناصر اللغوية تكمن في وظائفها التي تؤديها، وفي مواقعها التي تحتلها في داخل التركيب[٢]، والنحو الوظيفي ينظر إلى اللغات الطبيعية على أنَّها التواصل بين المستعملين، واللسانيات الوظيفية على هذا الأساس هي: "تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ أنَّ بنية الجملة تخضع إلى حدٍّ كبير للوظيفة التواصلية التي جاءت لتأديتها، أو هي بعبارة أخرى: إنَّ بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه"[٣]. فاللسانيات الوظيفية عند (كونو): "مقاربةٌ لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية".[٤]

فالاتجاه الوظيفي ينظر إلى اللغة على أنَّها ظاهرة اجتماعية تربط البنية اللغوية بوظيفة الاتصال، وفضلا عن الوظيفة التواصلية فإنَّ اللغة تؤدي وظائف أخرى قد تُعد صورًا متنوعة من وظيفة التواصل من ذلك الوظيفة الجمالية، والوظيفة التمثيلية، والوظيفة العلاقية والوظيفة النصيَّة.[٥]

أمّا الوظائف النحوية فهي التي أطلق عليها عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) مصطلح معاني النحو[٦]، فالكلمة التي تقع في كل بابٍ من الأبواب النحوية تؤدي وظيفة ذلك الباب، نحو وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل، والمفعولية التي يؤديها

---

(١) ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، أحمد المتوكل: ٨، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة: ٣٤.

(٢) ينظر: مباحث في اللسانيات، أ.د. أحمد حسَّاني: ٥٧.

(٣) يُنظر: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة: ٤٤.

(٤) اللسانيات الوظيفية مدخل نظري: ١١٣.

(٥) يُنظر: المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور: ٨.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد: ٤، ٥، ٦، ٨.

المفعول به، والحالية التي يؤديها الحال، والتفسير التي يؤديها التمييز[١]، والبيان والإيضاح والإتمام والتخصيص التي تؤديها التوابع، فالوظائف النحوية ناتجة من علاقات دلالية كالسببية، والعليِّة واللزوم المشروط والانتماء، و... إلخ، وإنَّ دور وظيفة عنصر من عناصر بنية ما مرهون بعلاقته مع العناصر الأخرى في تلك البنية.[٢]

وهذا يعني أنَّ النحو الوظيفي يدرس اللغات الحيَّة المستعملة لا اللغات الميِّتة، فسمة التواصلية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلَّا في اللغات المستعملة الحيَّة، ولا يمكن للباحث اللغوي أن يلتمِّسها من خلال دراسته للغات الميِّتة، وهذا ما ميَّز هذه النظرية عن النظريات التي سبقها كالبنيوية مثلا، ومن هنا جاء هذا البحث تطبيقًا لهذا الجانب لكونه يدرس اللغة العربية المستعملة في بيئاتها المختلفة، فيقوم البحث على دراسة الوظائف التركيبية الناتجة من تنوع الاستعمال اللغوي وبيانها، إذا لا بُدَّ أن يكون لكلِّ عنصرٍ من عناصر التركيب وظيفة أساسية ركِّبت الجملة في ضوئها؛ لتأدية مهامها في إيصال المعنى الذي يريده المتكلم للمخاطب؛ وذلك لتحقيق التواصل الذي هو غرض العلمية التخاطبية بين المتخاطبين، وبيان ما لتنوع الاستعمال اللغوي من أثر في تعدد هذه الوظائف النحوية للعناصر اللغوية التي تتركب منها الجملة.

ثانيًا: مفهوم الاستعمال اللغوي:

إنَّ المراد من الاستعمال اللغوي أي: اللغة المستعملة في البيئات العربية والتي أطلق عليها اللغويون اللهجة أو اللهجات العربية التي تمثل اللغة الحيَّة المستعملة، واللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئةٍ خاصَّةٍ، ويشترك في هذه الصفات جميع أبناء هذه البيئة،

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٦٤.

(٢) ينظر: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، محَّمد الأوراغي: ٤٩٥.

وبيئة اللهجة هي جزءٌ من بيئة أوسع وأشمل تضم عدَّة لهجات، لكلٍّ منها خصائصها، ولكنَّها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أبناء هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهو يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[١]. "وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدَّة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادة على عدَّة لهجات لكلٍّ منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلِّف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات".[٢]

وبهذا تكون اللهجة طريقة معينة في الاستعمال اللغوي توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة، ويُعَرِّفُها بعضهم بأنَّها: "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلَّم لغة واحدة، وهذه الطريقة أو العادة الكلامية تكون صوتية في أغلب الأحيان" .[٣]

ثالثًا: مفهوم تنوع الاستعمال اللغوي:

لا نجد عند الباحثين قديمًا وحديثًا تعريفًا لهذه الظاهرة اللغوية، لذا نحاول أن نضع تعريفاً لهذه الظاهرة التي قامت على أساسها فكرة البحث، استقيناه من خلال قراءاتنا في الكتب التي عُنيَت بدراسة اللهجات.

فتنوع الاستعمال اللغوي، أو الاختلاف اللهجي هو: تنوُّع العادات الكلامية، واختلاف الصفات اللغوية، وطرائق أساليب التعبير، والاستعمال اللغوي في كل بيئة من البيئات التي تجتمع في تكوين اللغة الواحدة.

---

(١) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٦.

(٣) التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه (الحجة للقراءات السبعة)، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير): ٢٥.

إنَّ تنوع الاستعمال اللغوي الذي ندرسه في هذا البحث له إسهام كبير في توسيع القاعدة النحوية وعدم اقتصارها على التضييق الذي أحاط به النحويون قواعد اللغة، ويزيد من مجال القاعدة لتكون أقرب إلى واقع اللغة، ومنهجنا هو بيان أثر هذا الاستعمال اللغوي في كيفية تعدد وظائف عناصر التركيب، ولن نجعل للخلاف النحوي النصيب والحظ الأوفر في دراستنا قدر اهتمامنا بقضية الاستعمال اللغوي نفسه وتعدد الوظيفة النحوية الذي حصل في ضوئه.

* *

المبحث الثاني

التراكيب التي تعددت وظائف عناصرها لتعدد ورود الاستعمال اللغوي لها

التراكيب التي سنعرضها في هذا المبحث تنوعت وتباينت عن بعضها البعض بتغيّر الحركة الإعرابية لعنصر من عناصرها، فأدّى ذلك إلى احتمال وجود أكثر من وظيفة واحدة لذلك العنصر أو قد يكون التباين بزيادة حرفٍ في التركيب المباين.

وقد رصدنا ستة تراكيب تنوع الاستعمال اللغوي فيها فتغيّرت الحركة التي أدّت إلى تعدد الوظيفة النحوية للكلمة التي تغيّرت حركتها للعلاقة الوثيقة بين الوظيفة النحوية والعلامة الإعرابية التي نرجو أن تتهيّأ لنا الفرصة لدراستها في بحثٍ مستقل، وفيما يأتي عرض لتلك التراكيب الستة:

التركيب الأوّل: الاسم المرفوع بعد الفعل المسند إلى (ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة):

يكثر في الاستعمال اللغوي أن يسند الفعل إلى مرفوع واحد ضميراً كان أو اسماً ظاهراً، لكن ورد في استعمال لغوي معتبر ظهور اسم مرفوع بعد الفعل المسند إلى الضمير مخالفاً بذلك استعمال جمهور العرب، فعُدَّت اللهجة الأولى والاستعمال الأول: لهجة جمهور العرب وهي: التزام الفعل الإفراد مع الفاعل الظاهر سواء أكان مفرداً أم مثنىً أم جمعاً استغناءً بما في الفاعل من علامات، نحو: (جاء الزيدونَ، وجاء الزيدانِ، وجاءت الهنداتُ)، وهذا مذهب جمهور النحويين[1]، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "وإنَّما قالتِ العربُ: قالَ قومُكَ، وقالَ

(١) ينظر: توجيه اللُّمع، ابن الخبَّاز: ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٤٩/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ٦/ ٢٠٢، والجنى الداني: ١٤٩، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٢٨/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية =

أبواكَ،؛ لأنَّهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومُكَ، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا"[١]، أي لا يضمرون في الفعل إذا كان فاعله اسماً ظاهراً.

أمّا الاستعمال الثاني الذي نحن بصدده فقد جرى على ألسنة قبيلة بلحارث بن كعب[٢] وطيء[٣] وأزد شنوءة[٤]، فقالوا: (قاما الزيدانِ)، و(قاموا الزيدونَ)، و(قمنَ الهنداتُ)، وهو إسناد الفعل المرفوع بضمير الفاعل إلى اسم ظاهر، وأطلق النحويون على هذه الاستعمال (لغة أكلوني البراغيث)[٥]، وأطلق عليها ابن مالك(ت٦٧٢هـ) لغة: (يتعاقبون فيكم الملائكة)[٦]، وهي لغة صحيحة ثابتة بنقل أئمة النحو واللغة لها[٧]، وممَّا سُمِع من العرب في هذه اللغة قول الفرزدق:

=ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٣٤٥/١، والمُساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني، الأشموني: ٣٨٩/١، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٤٠٣/١.

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣٦/٢-٣٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٤٩، وأوضح المسالك: ٣٤٥/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع على شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٥٧٩/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢، وأوضح المسالك: ٣٤٥/١، والمُساعد: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ٤٠٣/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤١/٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح المفصل، ابن يعيش: مج٢: ٢٧/٣، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢٥٩/١، والاقتراح: ١١١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٥٠، و١٧٠.

وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُــوهُ وأُمُّــه بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ.[١]

وقول أُمَيَّة بن أبي الصلت:

يَلُوْمُوْنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـ ـلِ أَهْلِي، فَكُلُّهُــمُ أَلْــوَمُ.[٢]

وقول الشاعر:

رَأَينَ الْغَوَانِي الشَّيبَ لَاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ.[٣]

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية التي نجدها في كتب النحويين في هذا الموضع[٤] ، فاجتمع الضمير (نون النسوة) والفاعل الظاهر في (يعصرنَ أقاربُهُ)، و(يلومونني أهلي)، و(رأيْنَ الغواني).

وقد وجد النحويون أنفسهم أمام استعمالٍ لغويٍّ مخالفٍ لما بنوا عليه قواعدهم؛ لذا شرعوا بتقديم التفسيرات والتأويلات ليشرعنوا هذا الاستعمال ويضعوه تحت سلطان قواعدهم، فذهب أبو عثمان المازني[٥](ت٢٤٢هـ)، وعدد من النحويين إلى أنَّ الضمير المتصل بالفعل (ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة) فاعل، والاسم الظاهر بدل من الضمير[٦]. ورأى عدد من النحويين أنَّ الضمير فاعل للفعل، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخَّر وخبره الجملة الفعلية وقد تقدَّم عليه[٧] . وهذان

(١) شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي: ٨٢/١، وينظر: الكتاب: ٤٠/٢.

(٢) ديوان أمية بن أبي الصلت: ١٢٧.

(٣) شرح التسهيل: ٥٠/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٤٩/٢ – ٥٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٦/٢ – ٣٧، المقتضب: ٥٤/٤، شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

التأويلان مِنْ تأويلات مَنْ أنكر هذه اللغة في إسناد الفعل المسند إلى الاسم الظاهر إلى الضمير، وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذين التأويلين صحيحان، لكنه رجّحَ رأي سيبويه و جمهور النحويين بأن سلب من الضمائر اسميتها وعدّها حروفاً دالّةً على التثنية والجمع والتأنيث والتذكير فقال : "وأمَّا أن يُحْمَل جميع ما ورد من ذلك على أنَّ الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأنَّ أئمة هذا العلم متفقون على أنَّ ذلك لغة لقومٍ من العرب مخصوصين فيجب تصديقهم في ذلك"[١]، وما ذهب إليه صحيح، فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ الاسم الظاهر فاعل للفعل، والضمائر حروف دالَّة على التثنية، والجمع، والتأنيث، وليست ضمائر لإسناد الفعل إلى الظاهر[٢]. قال سيبويه مشيراً إلى هذا الاستعمال اللغوي: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[٣]، واختاره وصححه أكثر المتأخرين ومنهم: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وابن مالك، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، والأشموني (ت٩٠٠هـ) وخالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، لكونها لغة مسموعة من العرب.[٤]

---

(١) شرح التسهيل: ٥٠/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ١٧٠، أوضح المسالك: ٣٥١/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ٤٠٥/١.

(٣) الكتاب: ٤٠/٢ .

(٤) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧/٣-٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٩/١، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣٥١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٥، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.

ونجد للنحويين المحدثين آراء مختلفة عمَّا ذهب إليه القدماء في هذا التركيب وأصله، ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ يرى أنَّ هذا الاستعمال كان الأصل في العربية، ثمَّ خُصِّصت بالمسند إذا تأخر ليكون إشارة على المسند إليه المتقدِّم، وجاءت عليه نماذج في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وفي أشعار العرب(١). وعدَّ د. خليل أحمد عمايرة هذا الاستعمال أسلوباً خاصّاً يُستعمل للتوكيد، فالواو في (أكلوني) البراغيث لها وظيفة التوكيد، جيء بها لتوكيد الفاعل الظاهر (البراغيث)، ويتصوّر في هذه الاستعمال أنَّ العرب قديماً إذا أرادوا توكيد الفاعل فلا بُدَّ لهم من تكراره لفظًا أو على صورة الفاعل، فأصل جملة (أكلوني البراغيث): (أكل البراغيث إيَّاي)، فإذا أرادوا التوكيد قالوا: (أكل البراغيث البراغيث إيَّاي) أو (أكل البراغيث هُم إيَّاي)، ثمَّ حوَّلوا الضمير إلى الواو وأدخلوا نون الوقاية التي لها وظيفة صوتية وهي وقاية الفعل من الكسر فأصبحت الجملة: (أكلوني البراغيث)، فالواو إنَّما جيء بها لتوكيد الفاعل في هذه اللهجة.(٢)

وذهب أحد الباحثين إلى أنَّ لغة (أكلوني البراغيث) تمثل الصورة الأقدم في العربية وذلك من خلال البحث في اللغات السامية التي كانت تميل للمطابقة بين الفعل والفاعل، ثمَّ تطوَّرت اللغة بطبيعة الحال فتكوَّنت الصورة الأولى التي يكون فيها الفعل مفردًا مع الفاعل في كلِّ الأحوال، وانتشرت بين غالبية العرب، مع ملاحظة بقاء الصورة الأصلية تستعمل في بيئة أو بيئات محافظة منعزلة، فعندما خرج الرواة واللغويون لجمع اللغة في مراحل تدوينها، دوَّنوا الاستعمالين، ووضع النحاة قواعدهم على الأعم الأغلب، وعندما وُجِّهُوا بالصورة الثانية حاولوا إخضاعها لقواعدهم، فجنحوا إلى التعليل والتأويل، وبذلك يمكن النظر إلى

(١) ينظر: إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى: ٦٠

(٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة: ١٩٢- ١٩٣.

الصورتين على أنَّهما تمثِّلان طورين من أطوار اللغة: طوراً سابقاً، وطوراً لاحقاً، أو طوراً قديماً وطوراً جديداً.(١)

وإنّي مع تقديري للباحث الكريم أستبعد صحة هذا الرأي بل أرى بطلانه، فليس هذا الاستعمال قديماً ولا مهجوراً بل كان جارياً على ألسنة العرب وبقي إلى يومنا هذا، بل ظهر جليّاً ساطعاً سافراً صريحاً في العربية الدارجة أو العامّية في أغلب الدول العربية– إن لم يكن في كلّها– في استعمالها اليومي للغة، فمن لم يسمع بشعارات المتظاهرين في العراق :(باسم الدين باقونا الحرامية)، ومتى غاب عن مسامعنا قول فيروز كلّ صباحٍ: (سألوني الناس عنك يا حبيبي)، وما غاب عنّا ممَّا يجري على ألسنتنا كلّ يوم أكثر وأوفر ممّا ذكرت.

ولكي لا نبعد عن موضوع بحثنا أقول: لقد وفّر هذا التنوع في الاستعمال وظائف متعددة للاسم الظاهر بعد الفعل المسند إلى الضمير، ففي جملة : (سألوني الناسُ) توفّر أكثر من وظيفة لـ (الناس) فاحتمل أن تكون فاعلاً أو مبتدأً مؤخراً أو بدلاً، و نلاحظ في هذا تبايناً واضحاً في الوظائف المسندة إلى العنصر التركيبي (الناس) فمنها ما هو ركن مثل وظيفة الفاعل والمبتدأ، وما هو فضلة وتابع مثل البدل.

ومن خلال ما عرضناه في هذه التركيب وجدنا كيف أنَّ عناصر التركيب الواحد تعددت وظائفه من خلال تعدد الاستعمال اللغوي، فكل استعمال ينتمي إلى بيئة لغوية مختلفة لقبيلة عربية، وهذا التعدد في الاستعمال اللغوي في التراكيب وأساليب العرب يؤثِّر في الوظائف النحوية، ففي هذه التركيب تعددت وظيفة الاسم الظاهر بين كونه مبتدأً مؤخّرًا، أو فاعلا، أو بدلًا، وكذلك تعددت وظائف الضمير بين الفاعلية، أو تجريده من الاسمية وأداء وظيفة العدد أو جنس الفاعل،

(١) ينظر: محمد شفيع الدين، اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاكونغ – بنغلادش، المجلد / ٤، ٢٠٠٧م: ٩١ .

أو وظيفة التوكيد كما في رأي د. عمايرة الأخير، فوظائف عناصر التركيب تعددت لتعدد استعمال العرب لها في لغاتهم.

التركيب الثاني: خبر (ليس) المرفوع بعد (إلّا) :

في لغة أهل الحجاز ينصب خبر (ليس) بعد (إلَّا) إذا قُصِد به الإيجاب، نحو: (ليسَ زيدٌ إلَّا عالماً)، و(ليسَ الطيبُ إلَّا المسكَ)، وأضاف أبو عمر بن العلاء(ت١٥٤هـ) صورة لهجية أخرى واستعمالاً لغوياً آخر لهذه الحالة في استعمال ولهجة بني تميم فهم يرفعون الخبر في هذه الحالة على إهمال (ليس) حملاً لها على (ما النافية) عند انتقاض النفي[١]، وحكى سيبويه: (ليس الطيبُ إلَّا المسكُ)[٢]. ونتيجة هذا التنوع في الاستعمال تعددت التأويلات في توجيه لهجة بني تميم، فنجد عدَّة وجوه في بيان سبب رفع (المسك) ممَّا أدَّى إلى تغير وظيفته بحسب التوجيه، وأشهر هذه التوجيهات ما ذهب إليه جمهور البصريين من أنَّ (ليس) مهملة حملاً لها على (ما) النافية[٣]، وهذا ما رفضه عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، ذاهباً إلى أنَّ (ليس) لا يبطل عملها بانتقاض نفيها، لكونها فعلاً وانتقاض النفي لا يسلبها الفعلية؛ ذلك أنَّها أصل بنفسها في العمل، فهي غير محمولة على شيءٍ في العمل كي يزول عملها بزوال ذلك الشبه.[٤]

وقد قدّم أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) أربعة توجيهات لهذا الاستعمال يظهر في أغلبها التعسّف في التأويل، أرى أنّ الأول منها مقبولٌ :

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب: ١١٨١/٣، والجنى الداني: ٤٩٦، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ٤٢٣/١، واللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين: ٣٤٣ .

(٢) ينظر: الكتاب:١٣٧/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، و شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والمساعد: ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل في النحو: ١٧٩ .

الوجه الأوَّل: إنَّ اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوف، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، وأُدخلت (إلَّا) بين المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب خبر (ليس).[١]

والوجه الثاني: كالوجه السابق لكنَّه يختلف عنه على أنَّ يكون التقدير بـ (إلَّا) التقديم أي: (ليس إلَّا الطيبُ المسكُ)، والمعنى: (ليس الأمرُ إلَّا الطيبُ المسكُ) فيكون اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوفًا، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة في محل نصب خبر (ليس)[٢] .

والوجه الثالث: أنَّ (الطيبُ) اسم (ليس) وخبره محذوف، و(إلَّا المسكُ) بدل من اسمها، والتقدير: (ليس في الوجود طيبٌ إلَّا المسكُ)[٣]، وهذا الوجه ارتضاه ابن مالك على ابقاء (ليس) على عمله.[٤]

والوجه الرابع: أنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(إلَّا المسكُ) نعتٌ له، والخبر محذوف، والتقدير: (ليس الطيبُ الذي هو غير المسكِ طيبًا في الوجود) .[٥]

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢٢٧-٢٢٨، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني: ٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.

وتأوَّله أبو نزار (ت٥٦٨هـ)[١] على أنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(المسكُ): مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: (إلَّا المسكُ أفخره)، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (ليس) .[٢]

وذهب ابن عصفور وتبعه أبو حيَّان وابن هشام إلى عدم جواز التأويل في هذه المسألة؛ ذلك أنَّ هذا التركيب جاء على لهجة من لهجات العرب، وما كان فيه لغة (لهجة) لا يؤوَّل، وإنَّما التأويل يكون على ما اتفق عليه النحويين، وجاء ما يخالفه، ويبطل كل هذه التأويلات أنَّ هذه لغة بني تميم[٣]، فليس هناك حجازي إلَّا وهو ينصب، وليس هناك تميمي إلَّا وهو يرفع كما نقل أبو عمر بن العلاء[٤] ذلك، فهذا النقل يرد كل هذه التأويلات.

فنلاحظ ممَّا تقدَّم أنَّ تنوَّع الاستعمال اللغوي أدَّى إلى تعدد وظائف عناصر هذا التركيب (ليس الطيبُ إلّا المسكُ)، إذ نجدُ من خلال توجيهات تعدد الوظيفة النحوية لخبر (ليس) الوارد بعد (إلّا) في جملة: (ليس الطيبُ إلّا المسكُ)، بأن يكون خبراً للطيب ويكون هو والمبتدأ في محل نصب خبراً لضمير الشأن اسم

---

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة،، وُلِدَ في بغداد عام (٤٨٩هـ) كان من أئمة النحاة غزير الفضل متفنِّنًا في العلوم ومن مصنفاته: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف، وكتاب الْعرُوض، والتَّذْكِرَة السفرية، والحَاكِم فِي الْفِقْه، والمقامات، وديوَان شعره، وَغير ذَلِك من مصنَّفاته، وَله عشر مسَائِل استشكلها فِي الْعَرَبيَّة؛ سَمَّاهَا الْمسَائِل الْعشْر المتعبات إِلَى الْحَشْر، توفي في دمشق عام (ت٥٦٨هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: ١/ ٥٠٤ –٥٠٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٣، والجنى الداني: ٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١، وهمع الهوامع: ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٠، و٣٠٣– ٣٠٤، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١.

ليس، أو أن يكون بدلاً من اسم (ليس) أو نعتاً له والخبر محذوف، أو أن يكون مبتدأً حذف خبره. وعلى الرغم من هذا التعدد لوظيفة خبر (ليس) بعد (إلّا) نجد الوظائف متقاربة لم تخرج عن كونها عمدة إلّا عندما وردت نعتاً، وهنا أخذت محل العمدة في الجملة فحذف منعوتها وحلّ النعت محلّه.

التركيب الثالث: نصب خبر (ما النافية) المتقدّم على اسمها:

تعمل (ما النافية) عمل ليس في لهجة أهل الحجاز وتهامة، ولا تعمل هذا العمل إلَّا إذا توافرت شروط خمس ما يهمنا منها في هذه المسألة: ألا يتقدَّم الخبر على الاسم، لأنَّه إن تقدَّم الخبر بطل عمله، ذلك أنَّ العمل في (ما) ليس أصيلًا لكونها غير متخصصة، وعلَّة عملها تشبيهًا لها بليس، ولا تقوى قوَّة ليس لتعمل عملها وقد تقدَّم خبرها على اسمها، فيقولون: (ما مسيءٌ من أعتبَ)، ف (مسيء) خبر مقدَّم، و (من أعتب) مبتدأ مؤخر، وهذا مذهب سيبويه[١]، وجمهور النحويين[٢]، وهناك استعمال آخر لهذا التركيب في لهجة من لهجات العرب حكاه أبو عمر الجرمي(ت٢٢٥هـ) أنَّهم ينصبون الخبر على الرغم من تقدمَّه على الاسم[٣] ، وسُمِع من العرب قولهم: (ما مسيئًا من أعتب)[٤] على أنَّ (مُسِيئًا) خبر (ما) وهي عاملة على الرغم من تقدم الخبر على الاسم، ومنه أيضاً قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوَا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ.[٥]

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٨٩-١٩٠، وشرح الجمل: ١٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، ورصف المباني: ٣٧٨، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، همع الهوامع: ٤٥٠/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩٨، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.

(٥) شرح ديوان الفرزدق: ٣١٦/١، وينظر: الكتاب: ١/ ٦٠.

وتأوَّل جمهور النحويين ما سُمِع من العرب، وذهبوا إلى أنَّ الوجه الصحيح هو الرفع ليتناسب مع أحكامهم ويخضع لأصولهم، وتأوَّلوا عناصر التركيب الوارد في المسموع والشاهد الشعري تأويلات عديدة؛ الأوّل: إنَّ قولهم: (مسيئًا)، و(مِثْلَهُمْ) منصوب على الحال، والخبر محذوف[١]، تقديره: (إذ ما في الدُنيا مثلَهُم بشرُ)[٢]، والثاني رأي ابن عصفور وهو أنَّ (مثلَهم) خبر (ما) مرفوع لكنه هنا بُني على الفتح لإضافته إلى المبني[٣]، والثالث هو تأويل الكوفيين الذين زعموا أنّه منصوب على الظرفية، والتقدير: (وإذ ما مكانهم بشر).[٤]

ويتضح من هذه التوجيهات لهذا الاستعمال تعدد لوظيفة العنصر التركيبي الذي كان في استعماله مرفوعاً خبراً مقدّماً لـ (ما النافية) المهملة لتقدّم الخبر على اسمها، لكن لمّا تنوع استعماله فجاء منصوبًا تعددت وظائفه بين كونه خبراً لـ (ما النافية) مقدّماً، وبين كونه حالاً والخبر محذوف، وأغربها ما زعمه الكوفيون من أنّه منصوب على الظرفية، فكان لتنوَّع الاستعمال اللغوي أثر بين في تعدد وظيفة العنصر التركيبي.

التركيب الرابع: تقدّم اسم ظاهر على (عسى):

لـ(عسى) استعمالان في التركيب الواحد في ضوء الاختلاف اللهجي ممَّا يجعل لكلِّ استعمال وظيفة مختلفة عن الاستعمال الآخر، وذلك إذا تقدَّم على (عسى) اسم ظاهر، نحو: (زيدٌ عسى أن يذهَبَ)، و(زيدٌ عسى أن يخرجَ)، وفي هذا التركيب استعمالان لغويان مختلفان هما لهجة أهل الحجاز ولهجة تميم، ففي

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٩١-١٩٢، وشرح الكافية: ٢/٢٢٠، وهمع الهوامع: ١/٤٥١.
(٢) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢/٢٢٠.
(٣) ينظر: المقرَّب، ابن عصفور الإشبيلي: ١١٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/٦٠٦.
(٤) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢/٢٢٠.

ضوء لهجة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر، أمَّا في لهجة أهل الحجاز فلا ضمير في (عسى) ويجرد (عسى) من أي ضمير .[١]

وفي ضوء هذين الاستعمالين اختلفت آراء النحويين في نوع (عسى) تامّة أم ناقصة، كما تباينت أقوالهم في الجملة الفعلية بعدها فتعددت وظائف الجملة الفعلية حسب توجيهات النحويين. ففي ضوء الاستعمال اللغوي لدى قبيلة تميم تكون (عسى) ناقصة تتضمن ضميراً مستتراً يطابق الذي قبله، في موضع رفع اسم (عسى)، والجملة الفعلية من (أن والفعل) في موضع نصب خبر (عسى)، و(عسى ومعمولاها) في محل رفع خبر المبتدأ – الاسم السابق لها –، فتكون (عسى) ناقصة[٢]، وعلى هذا الاستعمال يظهر الضمير في حالة التثنية والجمع والتأنيث، نحو: (الزيدان عسيا أن يخرجا)، و(الزيدون عسوا أن يخرجوا)، و(هندُ عستْ أن تخرجَ)، (الهنداتُ عسينَ أن يخرجْنَ).[٣]

أمّا المستعمل في لهجة الحجاز فهو تجريد (عسى) من الضمير وجعلها تامة، و الجملة الفعلية بعدها في موضع رفع فاعل بـ (عسى)، و(عسى وفاعلها) في موضع رفع خبر للاسم السابق لها، ولا يظهر الضمير في حالة التثنية ولا الجمع ولا التأنيث[٤]، نحو: (زيدٌ عسى أن يخرُجَ)، و(الزيدان عسى أن يخرجا)، و(الزيدون عسى أن يخرجوا)، و(وهندٌ عسى أنْ تخرجَ)، (والهندانُ عسى أن تخرجا)، و(الهنداتُ عسى أن يَخْرُجْنَ) .[٥]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٥٦، وشرح التصريح: ١/٢٩٠، وشرح الأشموني: ١/٢٩٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٢/٣، و شرح التصريح: ١/ ٢٩٠، وهمع الهوامع: ٤٨١/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٣٩٩/٧-٤٠٠، وشرح الكافية: ٢١١/٤، شرح التصريح: ١/ ٢٩٠- ٢٩١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٣٩٩/٧، وارتشاف الضرب: ١٢٣١/٣، والمساعد: ٣٠٠/١، وشرح التصريح: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٢٩٠/١، وهمع الهوامع: ٤٨١/١.

وسوَّغ ابن مالك الوجهين[١]، واختار خالد الأزهري ترك الإضمار لكونه الأفصح بحسب رأيه، وهذه هي لهجة الحجاز وبها نزل القرآن.[٢]

لقد بيّن هذا التنوع في الاستعمال فضلًا على تعدد وظيفة الجملة الفعلية بعد (عسى) تنوّعًا لنوع (عسى)، فهي في استعمال تامّةٌ وفي استعمال آخر ناقصة، فالناقصة لهجة عربية أصيلة هي لهجة تميم، والتَّامة هي لهجة عربية أخرى وهي لهجة الحجاز، وفي ضوء ذلك تعددت وظيفة الجملة التي بعد (عسى) في هذا التركيب اللغوي، بين الفاعلية لـ(عسى) التامة، والخبرية لـ(عسى) الناقصة، فهذان الوجهان لهذين الحكمين النحويين إنَّما كانا بسبب ظاهرة تنوّع الاستعمال اللغوي، الذي أدَّى إلى تعدد نوع الفعل بين النقص والتمام وظيفة الجملة الفعلية التي تلته.

التركيب الخامس: نصب الخبر بـ (إنَّ) وأخواتها فضلًا عن اسمها المنصوب:

تُعدُّ (إنَّ وأخواتها) من نواسخ الابتداء عند النحويين ، فهي تدخل على جملة المبتدأ والخبر وتُغَيِّر حكم هذه الجملة، فتنصب الأول اسمًا لها وترفع الثاني خبرًا لها، ولكلٍّ من هذه الحروف معانيها الخاصة التي تضيف للجملة معنى مختلفًا، وهذه لغة عامة العرب في (إنَّ وأخواتها) والاسمين اللذين يأتيان بعدها، غير أنّ هناك استعمالاً آخر في لسان العرب في هذا التركيب، إذ جاء فيه نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)، وحُكِيَ هذا الاستعمال عن بني تميم نصبهم لخبر (لعلَّ)[٣]، فسُمِعَ قولهم: (لعلَّ زيدًا أخانا)[٤]، ونسبَ ابن سلَّام الجُمحي(ت٢٣١هـ) نصب

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٨٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

الجزأين إلى لهجة رُؤبة وقومه[١]، ومن شواهد نصب الاسم والخبر في ضوء هذه اللهجات قول الشاعر:

إذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ الْلَيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إنَّ حُرَّاسنَا أُسْدَا.[٢]

وقول الراجز:

إنَّ الْعَجُوْزَ خَبَّةً جَرُوْزَا تَأْكُلُ مَا فِيْ مَقْعَدِهَا قَفِيْزَا.[٣]

وقول النمر بن تولب:

ألا يا ليتني حَجَراً بوادٍ أقام وليت أُمِّي لم تلدني.[٤]

وقول العجَّاج:

يَا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا [٥]

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية التي جاءت على هذا الاستعمال من لهجات العرب في نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)[٦]، ونتيجة هذا الاستعمال اللغوي نجد أنَّ أحكام النحويين اختلفت وجوهها وتعددت وظيفة الخبر المنصوب، فذهب جمهور البصريين إلى تأويل هذه اللغة وهذه الشواهد الشعرية تأويلات عدَّة:

فذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)، وذهبوا إلى أنَّ الخبر محذوف، والاسم المنصوب الذي زعموا أنَّه الخبر منصوب على الحال، أو على إضمار فعل، والتقدير في قوله: (إنَّ حراسنا أسدًا)، أي:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٢/١، وارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٢٦/٥، والجنى الداني: ٣٩٤، والمساعد: ١/ ٣٠٨.

(٢) مغني اللبيب: ٣٤/١، وينظر: شرح الأشموني: ٢٩٤/١، وهمع الهوامع: ٤٩٠/١.

(٣) الدرر اللوامع: ٢٨٣/١.

(٤) ديوان النمر بن تولب: ١٣٣، ورواية البيت في الديوان: (ألا ليتني حِجْرٌ).

(٥) ملحق ديوان العجَّاج: ٣٠٦/٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٨ – ٣٠ .

تَلْقَاهُم أُسْدَا، أو يشبهون أسدَا[١]، وفي (يَا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا): (أقبلت رواجعا)[٢]، أو على إضمار (كان) محذوفة والتقدير: (كانوا أُسدَا)[٣]. وأوَّل ابن عصفور المنصوب في قوله: (إنَّ العجوز خبَّةً جروزًا) بأنَّهما منصوبان على الذم، والخبر هو قوله: (تأكُلُ).[٤]

وذهب بعضهم إلى أنَّ خبر (ليت) محذوف، والمنصوب الذي زعموا أنَّه خبر (ليت) هو في الحقيقة منصوب على أنّه خبر لـ(كان) المضمرة، والتقدير في (ألا ليتني حِجْرًا): (كان هو حجرًا)[٥]. وذهب ابن سلَّام الجُمحي، والبطليوسي (ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وعدد من المتأخرين[٦]، وبعض الكوفيين[٧] إلى جواز هذه اللغة وسياغتها في الجميع، ونصب خبر (إنَّ وأخواتها) في ضوء هذه اللهجة. بيد أنَّ الكسائي(ت١٨٩هـ)، والفرَّاء (ت٢٠٧هـ) خصّصا نصب الخبر بـ (ليت) فقط.[٨]

واضح من خلال ما تمَّ عرضه الأوجه المتعدِّدة لإعراب الاسم المنصوب بعد (إنَّ) وأخواتها، والوظيفة التي شغلها في الجملة، من خلال هذا التنوع في الاستعمال اللغوي، الأمر الذي أدَّى إلى أن يكون له أكثر من حكم نحوي، وأن

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، ومُغني اللبيب: ٣٤/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، والجنى الداني: ٣٩٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.

(٥) بنظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٣١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، والجنى الداني: ٣٩٤، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١، والجنى الداني: ٣٩٣، والمساعد: ٣٠٨/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٥٩٧/٨، وشرح التسهيل: ٣٩٠/١ ، وارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦.

يفترض أكثر من وظيفة لهذا العنصر في التركيب، فهو مرَّة يؤدي وظيفة خبر (إنَّ وأخواتها) إن كان مرفوعاً في ضوء لهجة عامَّة العرب، وهذا هو الاستعمال الشائع له، ويشغل وظيفة أخرى في الجملة والتركيب اللغوي وهو كونه خبر هذه الأدوات لكنه منصوب في ضوء لهجة تميم أو قوم رُؤبة، كما أنَّنا نجد لهذا الاسم وظيفة ثالثة من خلال الأوجه المتعددة التي ذكرها النحويون لهذه المسألة وهو كونه حالاً منصوباً، وذكروا له وظيفة رابعة وهي كونه خبر كان المضمرة، وزاد بعض النحويين وظيفة خامسة وهي انتصابه على الذم، فكل هذه الوظائف المتعددة نجمت عن تنوّع الاستعمال اللغوي للتركيب.

التركيب السادس: مجيء (غُدْوَة) بعد (لَدُن):

مذهب النحويين أنَّ (لَدُنْ) ظرف لابتداء الغاية الزمانية والمكانية، وحكمها أن يجر ما بعدها بالإضافة، فهي من الأسماء الملازمة للإضافة، نحو: (ما رأيْتُهُ مِنْ لَدُنِ ظُهْرِ الجُمعةِ) للزمان، و(آتيناك من لَدُنَّا) للمكان[1]، وتأتي بعد (لَدُن) (غُدْوَة) ملازمة لها، وتنوَّعت استعمالات العرب في مجيء (غُدْوَة) بعد (لَدُن) وفي إعراب (غُدْوَة) على لهجات ثلاث من لهجات العرب، فمذهب عامَّة العرب إضافة (غُدْوَة) إليها، فيقولون: (لَدُنْ غُدْوَةٍ) وهو الأكثر استعملًا[2]، وهو الوجه والقياس عند سيبويه.[3]

(١) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٣ – ١٤٥٤، والتذييل والتكميل: ٧٠/٨، والمساعد: ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٥٩/٢–١٦٠، وهمع الهوامع: ٢١٩/٢– ٢٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٠.

ومن العرب من ينصب بها (غُدْوَة)، فيقولون: (لَدُن غُدْوَةً) وذلك لكثرة استعمالها[١]، وهو جائز عند سيبويه والنصب عنده مخصوص بـ (غُدْوَة) فقط[٢]، ومن ذلك المسموع قول أبى سفيان بن حرب:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوْبِ .[٣]

ومنه أيضًا قول ذي الرمة:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَطِيْنُ الشُّحْشَحَانُ المُكَلَّفُ [٤]

واللهجة الثالثة ما حكاه الكوفيون في رفع (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ)، فيقولون: (لَدُنْ غُدْوَةٌ).[٥]

وهذا التعدد في الاستعمال اللغوي بين اللهجات العربية في مجيء (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ) أدِّى إلى تعدُّد أحكام النحويين في توجيه الإعراب، ممَّا يؤدي إلى تعدد وظيفة هذا الاسم بين رفع ونصب وجرٍّ، فهو يتردد في أداء ثلاث وظائف لغوية متنوَّعة رئيسة بحسب علامات الإعراب لهذا العنصر من عناصر هذا التركيب.

فذهب عدد من النحويين في توجيه سبب النصب في(غُدْوَة) إلى أنَّه تمييز منصوب[٦]، والمضاف إليه محذوف والتقدير: (لَدُنْهَا غُدْوَةً)[٧]، وذهب سيبويه إلى

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وهمع الهوامع: ٢/٢١٩- ٢٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩، و: ٢١٠، والمساعد: ١/ ٥٣٤.

(٣) الدرر اللوامع: ١/ ٤٦٧.

(٤) ديوان ذى الرمَّة، شرح: عبد الرحمن المصطاوي: ١٧٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح التسهيل: ٢/١٦٣، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح التصريح: ١/٧١٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٢١.

(٦) ينظر: المقرَّب، ابن عصفور: ٧٠، وشرح الكافية: ٤/٢٣٣، والتذييل والتكميل: ٨/٧٥، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ٢/١٦١، وشرح التصريح: ١/٧١٣، وهمع الهوامع: ٢/٢٢١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ١/ ٥٣٤.

أنَّه منصوب على إضمار (كان) خبرًا له، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: (لَدُنْ كان الوقتُ غُدْوَةً)[١]، وهناك من ذهب في توجيه النصب تشبيهًا بالمفعول به من خلال تشبيه (لَدُنْ) باسم الفاعل (ضارب)، وذلك بتنزيل نونها منزلة التنوين لثبوتها وحذفها، فعملت عمله فكما قالوا: (ضاربٌ زيدًا)، قالوا: (لَدُنْ غُدْوَةً) .[٢]

كما حصل خلاف بين النحويين في تفسير الرفع في (غُدْوَة) ، فذهب فريق إلى أنها مرفوعة تشبيهًا لها بالفاعل، فقالُوا: (لَدُنْ غُدْوَةٌ)[٣]، أو أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: (لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ) وهذا توجيه الكوفيين[٤]، وقيل إنَّها مرفوعة على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (لَدُنْ وقتٍ هو غُدْوَةٌ).[٥]

ممَّا تقدَّم تتضحَّ الوظائف النحوية المتعدِّدة التي شغلتها (غُدْوَة) إذا جاءت بعد (لَدُنْ)، في ضوء هذا الاستعمال اللغوي الذي كان سببًا في تعدُّد الأحكام النحوية في توجيه إعرابها، فقد شغلت وظيفة (الفاعل) مرَّة، ووظيفة (الخبر) خبر المبتدأ أو خبر (كان) مرَّة ثانية، وهاتان الوظيفتان من وظائف العمد في الجملة، وشغلت وظيفة (التمييز) مرَّة ثالثة، و(المفعول به) مرَّة رابعة، كما أدت وظيفة (المضاف إليه) مرَّة خامسة، وهذه الوظائف من وظائف الفضلات في الجملة.

* *

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٥، وشرح التسهيل: ١٦٣/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٣/١، والدرر اللوامع: ١/ ٤٦٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٦١/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٣/٢، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ٥٣٤/١، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني: ١٦١/٢.

الخاتمـــة

خرج البحث بعدد من النتائج المهمَّة وهي:

– لعلّ خير وسيلة لفهم اللغة وتفسير ظواهرها وتراكيبها هى فهم الغاية منها والوظيفة التي تقوم بها، لذا أجدُ في التفكير والنظر الوظيفي للغة حلّاً لكثير من مسائل الخلاف التي أخذت وقتاً وجهداً كبيرين من الفكر النحوي العربي، وأنتجت علماً وفكراً وأُسسًا للتأويل والتوجيه نأت عن روح اللغة وغايتها في كثير من مقامات التأويل والتوجيه، ودَنَت منها في قليل منها، خاصّة في توجيه مسائل الخلاف وجمع الآراء المتباينة.

– اتضح ممّا سبق أنّ تنوع الاستعمال اللغوي للهجات اللغة العربية وفّرَ مادة خصبة للخلاف النحوي، وميداناً رحبًا للنحويين ليظهروا براعتهم في فهم لغة العرب وصيانة قواعد العربية، فشرعوا يؤوِّلون ويوجّهون ما خرج عن الجادّة التي رسموها والحدود التي وضعوها فنتج من ذلك وظائف كثيرة محتملة للعنصر اللغوي في تركيبٍ واحدٍ، بيد أنّ هذه الوظائف على تعدّدها وتباينها لم تختلف كثيراً في تأدية الوظيفة التي أُنيطت بها، فهي تجتمع في التصنيف العام الرئيس لمكونات الجملة. فاختلاف الوظيفة في كونها مبتدأً أو فاعلاً أو خبراً لا يؤثر، فكلٌّ من الثلاثة ركنٌ وعمدةٌ في الجملة، بل حتى في حال مجيئها تابعاً نعتاً أو فضلةً حالاً أو تمييزًا، وجدتها حلّت محلّ الركن في الجملة فلمّا حذف المنعوت الركن حلّ النعت محلّه من التركيب وأخذَ وظيفته في الأداء؛ لذا أرى أنَّ الدراسة الوظيفية للغة العربية تحسم كثيراً من مسائل الخلاف، وفي الوقت نفسه تيسره على متعلّميه.

– لقد تبيّن أَنَّ لتنوّع الاستعمال اللغوي جوانب إيجابية كثيرة، فقد رفدت العربية بالكثير من التراكيب والأساليب المتنوعة فرفعت الحرج عن المتكلم الذي فرضه التزام استعمال لغوي محدّد بمكان وزمان معيّنين، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى فرط عقد العربية وهتك قدسيتها وذهاب بهائها.

* *

مصادر البحث ومراجعه

أوَّلًا: الكتب:

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٥٩.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أ.د.حمدي عبد الفتَّاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: أ.د. تمَّام حسَّان، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٨، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، ط/١، د.ت.

٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، ط/١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٩. توجيه اللُّمَع (شرح كتاب اللُّمَع)، أحمد بن الحسين ابن الخبَّاز (ت٦٣٧هـ)، دراسة وتحقيق، أ.د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
١٠. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
١١. الدرر اللوامع على جمع الجوامع شرح همع الهوامع، أحمد بن أمين الشنقنيطي (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
١٢. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
١٣. ديوان العجَّاج – برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة الأطلس، دمشق – سوريا، ط/١، د.ت.
١٤. ديوان أُمية بن أبي الصلت، جمعه وحقَّقه وشرحه: د. سجيع جميل الجُبَيْلِي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٨م.
١٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سوريا، ط/٣، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد ابن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن

حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.

١٧. شرح التسهيل– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.

١٨. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

١٩. شرح الجمل في النحو ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجُرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، تح: د. خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمَّان – الأردن، ودار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/١٠، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٢٠. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن محمَّد ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.

٢١. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيَّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.

٢٢. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد ابن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٢٣. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٣م.
٢٤. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، د. ت .
٢٥. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ط/ ٨، ١٩٩٢.
٢٦. في نحو اللغة وتراكيبها– منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٢٧. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٢٨. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٢٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط/٣، ١٤١٤ هـ.
٣٠. اللسانيات الوظيفية المقاربة – دراسة في التنميط والتطور، د، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط –المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، والدار العربية للعلوم، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
٣١. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٧، و ط/٢، ٢٠١٠م.
٣٢. اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٣٣. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين، تر: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيرون – لبنان، ط/١، ٢٠٠٢م.
٣٤. مباحث في اللسانيات، أ.د. أحمد حسَّاني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي – الإمارات العربية المتَّحدة، ط/٢، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
٣٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط/١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٣٦. المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، ودار المنارة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
٣٧. مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٣٨. مُغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب، أبو محمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، خرَّج أبياته وعلَّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيوت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.
٣٩. المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمَّد هبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ط، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٤٠. المُقرَّب، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: د.أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط/١، ١٣٩١هـ –١٩٧١م .

٤١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.

٤٢. اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، محَّمد الأوراغي، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط/١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

ثانيًا: المجلَّات والدوريات:

٤٣. محمد شفيع الدين، اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاكونغ – بنغلادش، المجلد / ٤، ٢٠٠٧م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

٤٤. التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراءات السبعة، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجمهورية الجزائرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٤٥. النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه)، الزايدي بودرامة، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضرة – باتنة، الجمهورية الجزائرية الشعبية، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ .

٤٦. المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، سورة البقرة إنموزذجًا، (رسالة ماجستير)، الطاهر شارف، جامعة الجزائر/ الجزائر، ٢٠٠٦م.

٤٧. البُعد الوظيفي في النحو العربي، (رسالة ماجستير)، فيصل بنور، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي/ الجزائر، ٢٠١٣.

* * *